الهيئة العامة للإحصاء
General Authority for Statistics

الهدف 16:
السلام والعدل والمؤسسات القوية

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية

المؤشر 16.1.1 عدد ضحايا القتل العمد لكل 100 ألف نسمة، حسب الجنس والعمر

وصف المؤشر: يتضمن التعريف الإحصائي ثلاثة عناصر تميز قتل شخص ما باعتباره "قتلاً عمداً
1. قتل شخص ما على يد شخص آخر (عنصر موضوعي)؛
2. نية الجاني قتل الضحية أو إصابتها بجروح خطيرة (عنصر ذاتي)؛
3. عدم مشروعية القتل، مما يعني أن القانون يعتبر الجاني مسؤولاً عن القتل غير المشروع (عنصر قانوني)
وينص هذا التعريف على أنه لأغراض إحصائية، يجب اعتبار جميع عمليات القتل التي تتوافق مع المعايير الثلاثة المذكورة أعلاه جرائم قتل عمد، بغض النظر عن التعريفات التي توفرها التشريعات أو الممارسات الوطنية..

مصدر البيانات: وزارة الداخلية

وحدة القياس: عدد حالات القتل العمد لكل (100,000) من السكان

مستوى تفصيل البيانات: وطني

طرق الحساب: يتم حساب المؤشر على أنه العدد الإجمالي لضحايا القتل العمد المسجلين في عام معين مقسومًا على إجمالي عدد السكان المقيمين في نفس العام، مضروبًا في 100,000

آخر تحديث للبيانات: 2024

المؤشر	السنة		
	2022	2023	2024
عدد حالات القتل العمد عن كل (100,000) من السكان	0.81	0.59	0.77

المؤشر 16.1.4 نسبة الأفراد الذين يشعرون بالأمان عند تجوالهم على الأقدام وحدهم في أنحاء المنطقة التي يعيشون فيها.

وصف المؤشر: يشير هذا المؤشر إلى نسبة السكان البالغين الذين يشعرون بالأمان عند المشي بمفردهم في حيهم بعد حلول الظلام.
"الحي" - يهدف المؤشر إلى التقاط الخوف من الجريمة في سياق الحياة اليومية للناس. وهو يفعل ذلك من خلال الحد من المنطقة المعنية إلى "الحي" أو "المنطقة التي يعيشون فيها". قد تكون هناك صيغ أخرى مختلفة للحي المحلي مناسبة اعتمادًا على السياق الثقافي والجسدي واللغوي. إن تقديم تعريف عالمي قابل للتطبيق للحي أمر صعب، حيث إن الحي الذي يعيش فيه المرء هو مفهوم شخصي سيعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين.
"بعد الظلام" - يجب أن يلتقط المؤشر على وجه التحديد مشاعر وإدراكات المستجيب عند المشي بمفرده بعد حلول الظلام. الإشارة المحددة إلى الظلام مهمة لأنه وفقًا للبحث، فإن الظلام هو أحد العوامل التي يدركها الأفراد على أنها مهمة عند تقييم ما إذا كان الموقف خطيرًا أم لا. في حين أن الإشارة المحددة إلى "بعد الظلام" هي الصياغة المفضلة والمستخدمة على نطاق واسع في مسوحات ضحايا الجريمة، فإن الصياغة البديلة المناسبة هي "في الليل". ومع ذلك، فإن تحديد وقت محدد من اليوم (على سبيل المثال الساعة 6 مساءً) ليس مستحسنًا، لأن الظلام (وليس الوقت من اليوم في حد ذاته) هو العامل الذي يؤثر على إدراك الأفراد للسلامة، كما أن التباين عبر الوطني وكذلك الموسمي في بداية الظلام يجعل من الصعب تحديد عتبة مناسبة عالميًا لتحديد الليل.

مصدر البيانات: الهيئة العامة للإحصاء

وحدة القياس: نسبة مئوية %

مستوى تفصيل البيانات: وطني والنوع الاجتماعي والفئة العمرية

طرق الحساب: السؤال المستخدم في استطلاعات الضحايا هو: ما مدى شعورك بالأمان عند المشي بمفردك في منطقتك/حيّك بعد حلول الظلام؟ خيارات الإجابة هي عادةً: (1) آمن جدًا، (2) آمن، (3) غير آمن (4)، غير آمن تمامًا، (5) لا أخرج بمفردي أبدًا في الليل/لا ينطبق، (99) لا أعرف. يتم حساب نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان من خلال جمع عدد المستجيبين الذين يشعرون "بأمان شديد" و"أمان" وقسمة الإجمالي على العدد الإجمالي للمستجيبين، وضربه في 100.
16.1.4= (عدد المستجيبين الذين يشعرون بالأمان الشديد أو بالأمان عند المشي بمفردهم بعد حلول الظلام في حيهم) / (العدد الإجمالي للمستجيبين للاستطلاع) × 100

آخر تحديث للبيانات: 2023

المؤشر (الإجمالي) - 2023	أمن جدا	أمن	الإجمالي
نسبة الأفراد الذين يشعرون بالأمان عند تجوالهم على الأقدام وحدهم في أنحاء المنطقة التي يعيشون فيها	81.5	11.1	92.6

نسبة الأفراد الذين يشعرون بالأمان عند تجوالهم على الأقدام وحدهم في أنحاء المنطقة التي يعيشون فيها - حسب العمر - 2023			
العمر	أمن جدا	أمن	الإجمالي
15-19	76.9	11.1	88.0
20-24	80.0	10.8	90.8
25-29	80.8	11.5	92.3
30-34	81.7	11.7	93.4
35-39	82.2	11.0	93.2
40-44	82.5	11.1	93.6
45-49	82.7	10.7	93.4
50-54	84.0	10.6	94.6
55-59	83.3	11.0	94.3
60-64	84.5	10.0	94.5
65+	82.1	11.0	93.1

نسبة الأفراد الذين يشعرون بالأمان عند تجوالهم على الأقدام وحدهم في أنحاء المنطقة التي يعيشون فيها - حسب النوع الاجتماعي - 2023			
النوع الاجتماعي	أمن جدا	أمن	الإجمالي
ذكور	84.2	11.0	95.2
إناث	76.3	11.3	87.6

المؤشر 16.6.1 النفقات الحكومية الرئيسة كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة حسب القطاع

وصف المؤشر: النفقات الحكومية الأولية كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة

يقيس هذا المؤشر مدى انعكاس إجمالي نفقات الميزانية على المبلغ المعتمد أصلاً، كما هو محدد في وثائق الميزانية الحكومية والتقارير المالية. وتغطي هذه البيانات ميزانية الحكومة المركزية وتغطي الفترة الزمنية كل سنة مالية للدول.

تشمل النفقات الإجمالية النفقات الفعلية التي تتضمن تلك التي تكبدت نتيجة لأحداث غير مخطط لها أو استثنائية - على سبيل المثال، النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية. يجب تضمين النفقات الممولة من عائدات غير متوقعة، بما في ذلك الخصخصة، وتسجيلها في الجداول والسرد المالي الداعم. يجب تضمين النفقات الممولة خارجيًا من خلال القروض أو المنح، إذا كانت مغطاة بالميزانية، جنبًا إلى جنب مع التصويتات الطارئة والفائدة على الديون. لا يتم تضمين النفقات المخصصة للحسابات المعلقة في المجموع. ومع ذلك، إذا تم الاحتفاظ بالمبالغ في الحسابات المعلقة في نهاية أي عام والتي قد تؤثر على النتائج إذا تم تضمينها في الحسابات، فيمكن تضمينها. في مثل هذه الحالات، يجب توضيح سبب (أسباب) الإدراج بوضوح.

يمكن أن تنحرف نتائج الإنفاق الفعلية عن الميزانية المعتمدة في الأصل لأسباب لا علاقة لها بدقة التوقعات - على سبيل المثال، نتيجة لصدمة اقتصادية كلية كبرى. يستوعب معايرة هذا المؤشر سنة واحدة غير عادية أو "خارجة عن المألوف" ويركز على الانحرافات عن التوقعات التي تحدث في عامين من الأعوام الثلاثة التي يغطيها التقييم.

مصدر البيانات: وزارة المالية

وحدة القياس: مليون ريال سعودي

مستوى تفصيل البيانات: وطني والقطاع

طرق الحساب: يُستخدم مؤشر الإنفاق العام والمساءلة المالية (الموضح أدناه) كأساس لمؤشر الهدف 16.6.1 من أهداف التنمية المستدامة، وفقًا لإرشادات القياس والتغطية. ولجعل حساب وتحليل البيانات بمرور الوقت أمرًا سهلاً وقابلًا للتطبيق في جميع البلدان، فقد تقرر أن يستند مؤشر الهدف 16.6.1 من أهداف التنمية المستدامة إلى جمع البيانات السنوية حول الميزانيات المعتمدة والمنفذة لجميع البلدان وسيتم حسابه سنويًا.

الحساب البسيط لكل عام لكل بلد في ملف إكسل

إجمالي ناتج الإنفاق = الميزانية المنفذة/الميزانية المعتمدة*100

آخر تحديث للبيانات: 2024

القطاع (مليون ريال سعودي)	السنة				
	2020	2021	2022	2023	2024
قطاع الخدمات البلدية	53,560	50,799	49,589	63,118	81,218
قطاع التعليم	193,168	185,702	185,103	189,011	195,062
قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	166,980	174,677	138,236	189,343	213,743
قطاع الموارد الاقتصادية	97,645	72,395	53,591	71,771	83,661
التجهيزات الأساسية والنقل	55,705	45,819	42,038	34,027	37,886
البنود العامة	140,652	151,123	182,003	165,135	215,547
الإجمالي	**707,710**	**680,515**	**650,560**	**712,405**	**827,117**

المؤشر 16.7.1 نسبة الوظائف في المؤسسات العامة الوطنية والمحلية (حسب العمر، والنوع الاجتماعي، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات السكانية) في المؤسسات العامة الوطنية والمحلية، بما في ذلك الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية والخدمة العامة؛ والسلطة القضائية، مقارنة بمستويات التوزيع على الصعيد الوطني..

وصف المؤشر: تركز ورقة البيانات الوصفية هذه فقط على المكون الفرعي الأول للمؤشر 16.7.1، أي المناصب في الهيئات التشريعية الوطنية التي يشغلها أفراد من كل فئة سكانية مستهدفة (الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة والمجموعات السكانية ذات الصلة بالسياق).

يهدف المكون التشريعي الفرعي للمؤشر 16.7.1 إلى قياس مدى تمثيل الأفراد الذين يشغلون مناصب صنع القرار الرئيسة في الهيئات التشريعية الوطنية للسكان بشكل عام. وبشكل أكثر تحديدًا، يقيس هذا المؤشر التمثيل النسبي لمختلف المجموعات الديموغرافية (النساء والفئات العمرية) في السكان الوطنيين بين الأفراد الذين يشغلون المناصب التالية في الهيئات التشريعية الوطنية: (1) الأعضاء، (2) المتحدثون و(3) رؤساء اللجان الدائمة المسؤولة عن الحقائب التالية: الشؤون الخارجية والدفاع والمالية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وعلاوة على ذلك، فإنه ينظر في الأحكام الانتخابية والدستورية التي اعتمدتها البلدان لضمان تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة والمجموعات السكانية ذات الصلة بالسياق في الهيئات التشريعية الوطنية..

المفاهيم:

يعتمد المؤشر على المفاهيم والمصطلحات الرئيسة التالية:

- الهيئة التشريعية الوطنية: الهيئة التشريعية (أو ما يسمى "الجمعية" أو "البرلمان") هي الفرع متعدد الأعضاء للحكومة الذي ينظر في القضايا العامة ويسن القوانين ويشرف على السلطة التنفيذية.

- البرلمانات أحادية المجلس/ ثنائية المجلس: قد تتكون الهيئة التشريعية من غرفة واحدة (برلمان أحادي المجلس) أو غرفتين (برلمان ثنائي المجلس). وينص دستور الدولة على تنظيم الهيئة التشريعية. وفي جميع أنحاء العالم، يوجد في نحو 59% من جميع البلدان هيئات تشريعية أحادية المجلس، في حين أن النسبة المتبقية 41% هي ثنائية المجلس. وللسماح بإجراء تحليل شامل، سيأخذ هذا المؤشر في الاعتبار كلا المجلسين في البرلمانات ثنائية المجلس.

- عضو البرلمان: الشخص الذي يتم انتخابه رسميًا أو تعيينه عضوًا في هيئة تشريعية وطنية. وتأخذ هذه البيانات الوصفية في الاعتبار جميع أعضاء المجلسين الأدنى والأعلى بغض النظر عن طريقة الاختيار (الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر والتعيين).

- رئيس المجلس: رئيس المجلس (أو يُطلق عليه أيضًا "رئيس" أو "رئيس المجلس التشريعي") هو رئيس المجلس التشريعي

- اللجنة الدائمة (أو يُطلق عليها أيضًا "اللجنة الدائمة"): أنشئت طوال مدة المجلس التشريعي وتتوافق عمومًا مع مجالات السياسة المحددة للدوائر الحكومية الرئيسة. ولغرض مؤشر أهداف التنمية المستدامة 16.7.1 (أ)، يجري النظر في اللجان الدائمة المسؤولة عن خمس حقائب: الشؤون الخارجية، والدفاع والمالية، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين.

-رئيس اللجنة الدائمة: شخص معين لرئاسة عمل لجنة دائمة، يتم اختياره من خلال ترشيح الأحزاب السياسية، أو انتخاب أعضاء البرلمان، أو تعيينه من قبل رئيس المجلس، أو غير ذلك من الوسائل.

- الإعاقة: الإعاقات الجسدية أو العقلية أو الفكرية أو الحسية طويلة الأمد والتي قد تعيق المشاركة الكاملة والفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين عند تفاعلها مع الحواجز المختلفة..

- الفئة السكانية: يتألف سكان أي بلد من مجموعة من الفئات السكانية المختلفة التي يمكن تحديدها وفقًا للعرق أو اللغة أو حالة الهجرة أو الانتماء الديني أو حالة الإعاقة (اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة). ويتبنى المؤشر تعريفًا واسعًا للفئات السكانية، لا يقتصر على الأقليات والشعوب الأصلية، وذلك بهدف تغطية جميع الفئات ذات الصلة على المستوى الوطني والتي يتتبعها برلمان معين، وهو ما يعتمد على التدابير الدستورية والانتخابية المعمول بها لضمان تمثيل مجموعات معينة. وتمتد هذه التدابير أحيانًا إلى مجموعات أخرى غير "الأقليات"، مثل المجموعات المهنية على سبيل المثال.

مصدر البيانات: وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

وحدة القياس: عدد

مستوى تفصيل البيانات: وطني والفئات العمرية والنوع الاجتماعي وذوي الإعاقة

طرق الحساب:

: ويهدف المؤشر إلى مقارنة نسبة مختلف الفئات السكانية حسب نوع النوع الاجتماعي والعمر والإعاقة والفئات السكانية الممثلة في الخدمة العامة، مقارنة بنسبة هذه الفئات نفسها من المواطنين.
لحساب نسبة النواب "الشباب" (45 سنة وما دون)، يجب استخدام الصيغة التالية:

$$Ratio\ 1 = \frac{Proportion\ \ of\ MPs\ aged\ 45\ and\ below\ in\ parliament}{Proportion\ of\ the\ national\ population\ aged\ 45\ and\ below}$$

(مع سن الأهلية كحد أدنى)
- البسط هو عدد المقاعد التي يشغلها نواب يبلغون من العمر 45 عامًا فأقل مقسومًا على إجمالي عدد أعضاء البرلمان

- يمكن حساب المقام باستخدام الأرقام السكانية الوطنية على النحو التالي:

$$\frac{[Size\ of\ national\ population\ \leq 45] - [Size\ of\ national\ population\ < age\ of\ eligibility]}{Size\ of\ the\ national\ population}$$

يمكن بعد ذلك تفسير النسبة الناتجة على النحو التالي:
- يعني عدم وجود تمثيل على الإطلاق لـ "الشباب" (45 سنة وما دون) في البرلمان0
-1 تعني التمثيل النسبي التام لـ "الشباب" (45 سنة وما دون) في البرلمان
- <1 تعني التمثيل الناقص "للشباب" (45 سنة وما دون) في البرلمان
تعني أكثر من 1 التمثيل الزائد للشباب (45 عامًا فأقل) في البرلمان

آخر تحديث للبيانات: 2024

الوظائف في القطاع العام 2024			
الوظيفة	ذكور	إناث	إجمالي
مدراء آخرون: المديرون الإداريون والرؤساء التنفيذيون ومديرو خدمات الأعمال والشؤون الإدارية	12,640	992	**13,632**
إداريون محترفون	362,951	344,107	**707,058**
المهنيون المساعدون في مجال الأعمال والإدارة	88,249	52,014	**140,263**
كتبة عامة وكتبة لوحة المفاتيح	110,508	104,849	**215,357**
إجمالي موظفي الخدمة العامة على الصعيد الوطني (بمن فيهم أفراد الشرطة، والتعليم، والصحة، والموظفون الإداريون في مكتب الاستقبال، وجميع موظفي الخدمة العامة الآخرين)	668,819	522,917	**1,191,736**

الوظائف في القطاع العام 2024			
الفئة العمرية	ذكور	إناث	الإجمالي
أقل من 25 سنة	788	205	**993**
العمر من 25-34	66,171	33,652	**99,823**
العمر من 35-44	276,631	197,174	**473,805**
العمر من 45-54	248,631	245,793	**494,424**
العمر من 55-64	72,831	44,528	**117,359**
العمر 65 وما فوق	3,767	1,565	**5,332**
الإجمالي	**668,819**	**522,917**	**1,191,736**
الأشخاص من ذوي الإعاقة	14,596	5,819	**20,415**

المؤشر 16.9.1 نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين تم تسجيل ولادتهم لدى سلطة مدنية، حسب العمر

وصف المؤشر: نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين تم تسجيل ولادتهم لدى سلطة مدنية.
تسجيل المواليد: يُعرَّف تسجيل المواليد بأنه "التسجيل المستمر والدائم والشامل، داخل السجل المدني، لحدوث وخصائص المواليد وفقًا للمتطلبات القانونية لبلد ما."
شهادة الميلاد: شهادة الميلاد هي سجل حيوي يوثق ميلاد طفل. يمكن أن يشير مصطلح "شهادة الميلاد" إما إلى الوثيقة الأصلية التي تشهد على ظروف الميلاد، أو إلى نسخة مصدقة أو تمثيل لتسجيل هذا الميلاد، اعتمادًا على ممارسات البلد الذي يصدر الشهادة.
السلطة المدنية: المسؤول المخول بتسجيل وقوع حدث حيوي وتسجيل التفاصيل المطلوبة.

مصدر البيانات: الهيئة العامة للإحصاء

وحدة القياس: نسبة مئوية %

مستوى تفصيل البيانات: وطني والنوع الاجتماعي

طرق الحساب: عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين تم الإبلاغ عن تسجيل ولادتهم لدى السلطات المدنية الوطنية ذات الصلة مقسومًا على العدد الإجمالي للأطفال دون سن الخامسة في السكان مضروبًا في 100.

آخر تحديث للبيانات: 2024

نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين تم تسجيل ولادتهم لدى سلطة مدنية، حسب العمر			
العمر	ذكور	إناث	الإجمالي
0	100.0	99.8	**99.9**
1	100.0	99.5	**99.7**
2	99.9	99.9	**99.9**
3	99.8	100.0	**99.9**
4	100.0	100.0	**100.0**
إجمالي	**99.9**	**99.86**	**99.9**

المؤشر 16.10.2 عدد الدول التي تعتمد وتنفذ ضمانات دستورية أو تشريعية أو سياساتية للوصول إلى المعلومات العامة

وصف المؤشر: يقيس هذا المؤشر مدى التزام الدول باعتماد وتنفيذ أُطر قانونية أو دستورية أو سياسات وطنية تضمن حق الوصول إلى المعلومات العامة. ويتم جمع بيانات المؤشر من خلال **استبيان "الوصول إلى المعلومات العامة"** الذي تُجريه منظمة اليونسكو سنويًا، حيث تقوم كل دولة بالإجابة عن مجموعة من الأسئلة التي تُقيّم وجود التشريعات والسياسات وآليات التنفيذ ذات الصلة.
تُحلّل البيانات المجمعة لقياس مدى تطبيق هذه التشريعات على المستوى الوطني، وتُستخدم النتائج لاحقًا في التحليلات العالمية لرصد الاتجاهات العامة المتعلقة بمدى تطبيق "مبادئ الوصول إلى المعلومات" على نطاق دولي.

مصدر البيانات: وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

وحدة القياس: درجة

مستوى تفصيل البيانات: وطني

طرق الحساب: تُحسب إجابات الاستبانة باستخدام نظامٍ مرجّح، ويتضمن المؤشر ثمانية أسئلة رئيسية – أربعة منها لمكوّن الاعتماد وثلاثة لمكوّن التنفيذ بالإضافة إلى سؤال خاص بتطبيق الأنشطة العملية. ويمكن لكل دولة الحصول على مجموع نقاط يتراوح بين 0 و9 نقاط.
وتُستخدم النتائج في التحليلات العالمية لقياس الاتجاهات العامة لتطبيق مبادئ الوصول إلى المعلومات.
ويُشار إلى أن السؤال السادس يُقيَّم بدرجةٍ قصوى تبلغ نقطتين (2) وفقًا لعدد الأنشطة التي تم تنفيذها فعليًا على المستوى الوطني.

آخر تحديث للبيانات: 2024

البعد	معايير التقييم (وفقاً لميتاداتا الأمم المتحدة)	استجابة المملكة العربية السعودية	الدرجة
الاعتماد	وجود ضمانات قانونية للوصول إلى المعلومات (دستورية، تشريعية، سياساتية)	توجد سياسات ملزمة (مثل سياسة حرية المعلومات / سياسة البيانات المفتوحة). لا يوجد تشريع أساسي أو ثانوي.	1
	تحديد مؤسسة إشرافية مختصة	الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) بمرسوم ملكي، وترفع تقاريرها لمجلس الوزراء.	1
	تعيين مسؤولين عن المعلومات في جميع الجهات الحكومية	نعم، إلزامي.	1
	أدوار المؤسسة الإشرافية (استئناف متابعة، إنفاذ، وساطة)	جميعها منصوص عليها.	1
	الاستثناءات المسموح بها (الأمن الوطني الخصوصية، المصالح التجارية...)	محددة بوضوح.	1
المجموع الفرعي الاعتماد			5.0
التنفيذ	أنشطة المؤسسة الإشرافية: تدريب توعية، إرشاد، إحصاءات، تقارير	تم تنفيذ التدريب والتوعية؛ لم يصدر تقرير سنوي؛ الإحصاءات جزئية	1.2
	رفع الجهات الحكومية تقارير عن طلبات الوصول إلى المعلومات	نعم (عام 2024)	1
	حفظ إحصاءات الاستئناف	نعم (عام 2024)	1
المجموع الفرعي التنفيذ			3.2
الدرجة النهائية			**9 / 8.2**

المؤشر 16.a.1 وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس

وصف المؤشر: يقيس هذا المؤشر وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان متوافقة مع مبادئ باريس مدى امتثال مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية القائمة للمبادئ المتعلقة بوضع المؤسسات الوطنية (مبادئ باريس)، والتي اعتمدتها الجمعية العامة (القرار 48/134) على أساس النظام الداخلي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والذي كان يُعرف سابقًا باسم اللجنة التنسيقية الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

مصدر البيانات: هيئة حقوق الإنسان

وحدة القياس: استراتيجية

مستوى تفصيل البيانات: وطني

طرق الحساب:
يتم حساب المؤشر كتصنيف الاعتماد، وهو من المستوى أ، ب، و ج الخاص بالمؤسسات الوطنية.
يتم حساب المؤشر على أساس تصنيف الاعتماد، أي أ (المتوافق مع مبادئ باريس)، أو ب (المتوافق جزئيا مع مبادئ باريس).

آخر تحديث للبيانات: 2024

استراتيجية	لدى الهيئة استراتيجية لحقوق الإنسان بالإضافة إلى وجود الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

المؤشر 16.b.1 نسبة السكان الذين أبلغوا عن تعرضهم شخصيا لممارسات تمييزية أو تحرش خلال الاثني عشر شهرا السابقة لأسباب يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان التمييز على أساسها

وصف المؤشر: يُعرَّف هذا المؤشر بأنه نسبة السكان (البالغين) الذين أفادوا بأنفسهم أنهم تعرضوا شخصيًا للتمييز أو التحرش خلال الأشهر الاثني عشر الماضية على أساس أسباب محظورة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. يشير القانون الدولي لحقوق الإنسان إلى مجموعة الأدوات القانونية الدولية التي تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية اللاحقة لحقوق الإنسان التي اعتمدتها الأمم المتحدة.

التمييز هو أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد أو تفضيل أو معاملة تفاضلية أخرى تستند بشكل مباشر أو غير مباشر إلى أسباب تمييز محظورة، والتي يكون هدفها أو أثرها إبطال أو إضعاف الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو أي مجال آخر من مجالات الحياة العامة. التحرش هو شكل من أشكال التمييز عندما يستند أيضًا إلى أسباب تمييز محظورة. قد يتخذ التحرش شكل كلمات أو إيماءات أو أفعال تميل إلى إزعاج أو إنذار أو إساءة أو إهانة أو ترهيب أو التقليل من شأن أو إذلال أو إحراج شخص آخر أو التي تخلق بيئة مخيفة أو معادية أو مسيئة. في حين أن التحرش ينطوي عمومًا على نمط من السلوكيات، إلا أنه قد يتخذ شكل حادثة واحدة.

يقدم القانون الدولي لحقوق الإنسان قوائم بأسباب التمييز المحظورة. إن إدراج "الوضع الآخر" في هذه القوائم يشير إلى أنها ليست شاملة وأن آليات حقوق الإنسان الدولية قد تعترف بأسباب أخرى. إن مراجعة الإطار المعياري لحقوق الإنسان الدولية تساعد في تحديد قائمة بالأسباب التي تشمل العرق واللون والجنس واللغة والدين والرأي السياسي أو غيره والأصل القومي والأصل الاجتماعي والممتلكات وحالة الميلاد، والإعاقة، والعمر، والجنسية، والحالة الزوجية والعائلية، والحالة الصحية، ومكان الإقامة، والوضع الاقتصادي والاجتماعي، والحمل، والوضع الأصلي، والأصل الأفريقي، وغير ذلك من الأوضاع. وفي الممارسة العملية، سيكون من الصعب إدراج جميع أسباب التمييز ذات الصلة المحتملة في أسئلة مسح الأسر. ولهذا السبب، يوصى بأن يحدد جامعو البيانات قوائم أسباب ذات صلة وقابلة للتطبيق من حيث السياق، بالاستعانة بالقائمة التوضيحية وصياغة أسباب التمييز المحظورة الموضحة في قسم المنهجية أدناه، وإضافة فئة "أخرى" لتعكس أسبابًا أخرى ربما لم يتم إدراجها في الاستمارة.

مصدر البيانات: هيئة حقوق الإنسان

وحدة القياس: عدد

مستوى تفصيل البيانات: وطني

طرق الحساب:
عدد الأفراد الذين أبلغوا عن تعرضهم شخصيا لممارسات تمييزية أو تحرش

آخر تحديث للبيانات: 2024

ملاحظة: تم توثيق عدد الذين أبلغوا عن تعرضهم لممارسات تمييزية او حالات تحرش

عدد الأفراد الذين أبلغوا عن تعرضهم شخصيا لممارسات تمييزية أو تحرش،	2022	2023	2024
الإجمالي	1	11	14